

دور المسؤولية القانونية في الأخطاء الطبية للذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الصحية

اعداد الباحثة : افراح احمد العتيبي

العام الدراسي: ٢٠٢٥

جامعة ميدأوشن

كلية القانون

تخصص قانون رقمي

ملخص :

شهد الذكاء الاصطناعي تطورًا هائلًا في السنوات الأخيرة، حيث أصبح له تأثير كبير في مختلف القطاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، مما يساعد في اتخاذ قرارات طبية مبنية على الأدلة. وتشمل تطبيقاته في المجال الصحي التشخيص الطبي، تطوير خطط العلاج، التنبؤ بانتشار الأوبئة، وإدارة السجلات الصحية الإلكترونية، مما يجعله أداة حيوية في تحسين جودة الرعاية الصحية.

وتسعى وزارة الصحة السعودية إلى تبني أحدث التقنيات لتعزيز خدماتها الصحية، وقد بدأت بالفعل في تنفيذ مشاريع تعتمد على الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، قامت الوزارة بتطوير نظام لتحليل السجلات الطبية الإلكترونية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحديد المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة أو متابعة دورية. كما تعمل الوزارة على تطوير أنظمة تواصل ذكية تتيح تقديم المشورة الطبية والإجابة على الاستفسارات الصحية، مما يعكس توجه المملكة نحو التحول الرقمي في قطاع الصحة.

ومع هذا التطور، تبرز العديد من التساؤلات القانونية حول المسؤولية عن الأخطاء الطبية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، إذ قد تؤدي الأخطاء البرمجية أو التحليلية إلى تشخيص خاطئ أو علاج غير مناسب، مما قد يلحق الضرر بالمرضى. وهنا يبرز التساؤل حول من يتحمل المسؤولية القانونية في حال حدوث خطأ طبي: هل يقع اللوم على المطورين والمبرمجين؟ أم على الطبيب الذي استخدم التقنية؟ أم على المنشأة الصحية التي وفرت النظام؟

إضافةً إلى ذلك، تشكل حماية البيانات الصحية الحساسة تحديًا آخر في ظل الثورة الرقمية، حيث تزداد مخاطر الاختراقات الأمنية وتسريب المعلومات الطبية للمرضى. مما يفرض الحاجة إلى إطار قانوني متكامل ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، ويضمن حماية البيانات، ويحدد المسؤوليات القانونية بوضوح.

بناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى تحليل دور المسؤولية القانونية في الأخطاء الطبية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، واستعراض موقف القضاء من هذه القضايا، إضافةً إلى دراسة التشريعات الخاصة بحماية البيانات الصحية في ظل التطور الرقمي المتسارع.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة نظرًا لعدة أسباب، من بينها:

١. الانتشار المتزايد للذكاء الاصطناعي في المجال الصحي: أصبح الذكاء الاصطناعي أداة رئيسية في التشخيص والعلاج واتخاذ القرارات الطبية، مما يستلزم دراسة أبعاده القانونية، خصوصًا فيما يتعلق بتحديد المسؤولية القانونية عند حدوث أخطاء طبية.
٢. مواكبة الثورة الرقمية: يساعد البحث على فهم كيف تطورت القوانين لمواكبة الثورة الرقمية في المجال الصحي، وما تزال هناك تحديات قانونية وتنظيمية تحتاج إلى حلول واضحة لتأمين الاستخدام القانوني السليم للذكاء الاصطناعي في الطب.
٣. الحاجة إلى تأطير قانوني واضح: لا تزال بعض التشريعات في العديد من الدول غير كافية لتغطية الجوانب القانونية المرتبطة بأخطاء الذكاء الاصطناعي في الطب، مما يتطلب وضع قوانين أكثر وضوحًا لتنظيم استخدام هذه التقنيات وضمان حقوق المرضى.
٤. حماية حقوق المرضى: يهدف البحث إلى إبراز دور القضاء في تحقيق العدالة وتعويض المتضررين من الأخطاء الطبية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تحليل القضايا السابقة واستعراض الأحكام القضائية ذات الصلة.
٥. أمن البيانات الصحية: نظرًا لحساسية المعلومات الطبية، فإن البحث يناقش كيفية حماية هذه البيانات من الاختراقات والتسريبات الإلكترونية، بالإضافة إلى دراسة التشريعات التي تحكم أمن البيانات الصحية، والعقوبات المترتبة على انتهاكها.
٦. إشكالية المسؤولية الجزائية للروبوت الطبي: تطرح مسألة المسؤولية الجنائية للروبوتات الطبية تحديات قانونية جديدة، خاصة عند وقوع إهمال أو خطأ طبي يؤدي إلى أضرار جسيمة أو وفاة المريض. يبحث البحث في إمكانية إخضاع الذكاء الاصطناعي للمساءلة الجنائية، وما إذا كان يمكن اعتباره طرفًا مسؤولًا بشكل مباشر، أم أن المسؤولية تقع على الجهات المطورة أو المشغلة له.
٧. الشخصية القانونية للروبوت والعقوبات المحتملة: يتناول البحث فكرة منح الروبوتات شخصية قانونية محدودة، كما يناقش مدى إمكانية فرض عقوبات على الروبوتات الطبية أو الأطراف المسؤولة عن تشغيلها في حالة وقوع أخطاء طبية. كما يستعرض المقترحات التشريعية المطروحة عالميًا في هذا الشأن.

مشكلة البحث

على الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، إلا أنه يثير العديد من التحديات القانونية التي تحتاج إلى دراسة متأنية، ومن أبرزها:

١. تحديد المسؤولية القانونية عند حدوث خطأ طبي: هل يتحمل المبرمج أو المطور مسؤولية الخلل في برمجة الذكاء الاصطناعي؟ أم تقع المسؤولية على الطبيب الذي استخدمه؟ أم على المؤسسة الصحية؟
٢. مدى كفاية القوانين الحالية: هل القوانين والتشريعات الراهنة تغطي بشكل كافٍ الأخطاء الطبية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، أم أن هناك حاجة إلى تطوير قوانين جديدة؟
٣. إمكان محاسبة الذكاء الاصطناعي ككيان مستقل: هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مسؤولاً قانونياً، أم أن المسؤولية تقع فقط على الجهات البشرية؟
٤. حماية البيانات الصحية من الاختراق: كيف يمكن ضمان أمن وسرية البيانات الصحية في ظل تزايد التهديدات السيبرانية؟ وما العقوبات القانونية للمخالفين؟
٥. التحديات التي يواجهها القضاء: كيف يمكن للقضاء التعامل مع القضايا المتعلقة بأخطاء الذكاء الاصطناعي في الطب، وهل يحتاج القضاء إلى خبرات تقنية خاصة لفهم تعقيدات هذه القضايا؟

منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

١. تحليل الأطر القانونية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، ودراسة القوانين المحلية والدولية المنظمة لهذا المجال.
٢. مراجعة السوابق القضائية: دراسة القضايا السابقة (إن وجدت) المتعلقة بالأخطاء الطبية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، وتحليل كيف تعامل القضاء معها.
٣. المنهج المقارن: مقارنة التشريعات المختلفة المتعلقة بحماية البيانات الصحية وأخطاء الذكاء الاصطناعي في دول متعددة، لاستخلاص أفضل الممارسات القانونية.
٤. تحليل المخاطر التقنية والقانونية المرتبطة بحماية البيانات الصحية، مع تقديم حلول قانونية للحد من الاختراقات وتأمين خصوصية المرضى.
٥. الاستعانة بالدراسات السابقة: سيتم الاعتماد على مجموعة من الأبحاث والمقالات العلمية والقانونية التي تناولت الذكاء الاصطناعي في الصحة والمسؤولية القانونية الناجمة عنه.

المبحث الأول: الإطار العام للذكاء الاصطناعي في المجال الصحي

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الطب.

المطلب الثاني: الفوائد والمخاطر القانونية المترتبة على استخدامه.

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية عن الأخطاء الطبية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: المسؤولية المدنية وتحديد الأطراف المسؤولة.

المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية في حالة الإهمال أو الضرر الجسيم.

المبحث الثالث: حماية البيانات الصحية والمخاطر القانونية للثورة الرقمية

المطلب الأول: القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيانات الصحية.

المطلب الثاني: تحديات حماية المعلومات الطبية من الاختراق.

المبحث الرابع: دور القضاء والتشريعات في مواجهة الأخطاء الطبية الرقمية

المطلب الأول: استعراض قضايا سابقة وتحليل الأحكام القضائية.

المطلب الثاني: مقترحات لتطوير التشريعات وضمان المساءلة القانونية.